

النظام السعودي يفضل مصالحه الاقتصادية مع الصين عن مأساة أقلية الإيغور

التغيير

أبرز تقرير دولي تفضيل نظام آل سعود مصالحه الاقتصادية مع الصين عن الدفاع لوقف مأساة أقلية الإيغور المسلمة.

وقال التقرير الذي نشرته صحيفة واشنطن بوست الأمريكية إن تلاقي المصالح مع الصين سبب صمت دول إسلامية في مقدمتها المملكة عن قمع الإيغور.

وتساءل التقرير عن سبب تردد الدول ذات الغالبية المسلمة وفي مقدمتها بلاد الحرمين شجب قمع المسلمين بإقليم شنجانغ، شمال- غرب الصين.

وقال إن الصين تواصل رفض الاتهامات بأنها ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان ضد الإيغور والأقليات الأخرى بالمنطقة، مع أن هناك أدلة متزايدة عن اعتقال أكثر من مليون مسلم ومعاملتهم بقسوة.

ومنذ 2017 زادت الصين من جهود ما أطلقت عليها "إعادة التعليم" للإيغور تحت ذريعة مواجهة التطرف والإرهاب المحلي.

وشملت الانتهاكات التحكم بعدد السكان من خلال إجبار النساء على الإجهاض وتعقيمهن حتى لا ينجبن مرة أخرى.

وتشمل المعاملة في مراكز الاعتقال، إجبار المسلمين التخلي عن دينهم الإسلام وإعلان الولاء للحزب الشيوعي أو مواجهة التعذيب أو الموت.

ووصفت البيانات الصادرة عن الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وبقية الدول الغربية الأخرى إلى جانب تقارير الخبراء عملية القمع التي تمارسها بيجين بـ "الإبادة".

لكن ماذا تقول بقية العالم الإسلامي؟ ففي 2019، كانت المملكة والإمارات ومصر من بين 37 دولة وقعت رسالة إلى مجلس حقوق الإنسان تثني فيها على "مساهمة لقضية حقوق الإنسان العالمية".

وذلك بمزاعم أن الصين لجأت إلى "السلامة والأمن" بعد مواجهة "الإرهاب والنزعة الانفصالية والتطرف" في شنجيانغ.

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يقف فيها قادة مسلمون مع الصين في ممارساتها، فعندما زار محمد بن سلمان الصين في 2019، أعلن أن "من حق الصين اتخاذ الإجراءات المضادة للإرهاب والتطرف لحماية أمنها الوطني".

وفي آذار/مارس 2019 صدر بيان عن منظمة التعاون الإسلامي التي تستضيف الرياض مقرها الرئيسي، أثنى على الصين "لأنها تقدم العناية لمواطنيها المسلمين".

غض النظر عن مأساة أقلية الإيغور

وبعد عامين تبدو العلاقة أقوى مع الصين، فقد نشرت الصحافة الصينية في آذار/مارس تقارير قالت فيها إن "المملكة تدعم بشدة الموقف الصيني الشرعي في الأمور المتعلقة بشنجانغ وهونغ كونغ وترفض محاولة أطراف بعينها بذر الشقاق بين الصين والعالم الإسلامي".

وقامت المملكة والإمارات العربية المتحدة ومصر باعتقال المسلمين الإيغور وترحيلهم إلى الصين بناء على مطالب من بيجين.

ومن هنا فالسؤال، لماذا يتسامح القادة العرب انتهاكات الصين لسكانها المسلمين؟ ويقول التقرير إن العلاقات الاقتصادية تشرح بعضا من المواقف المثيرة للدهشة من قمع المسلمين في الصين، فهذه هي شريك تجاري ومستثمر وأهم زبون للنفط.

والشرق الأوسط منطقة جيوسياسية حيوية مهمة للصين ومبادرة الاستثمار والبنى التحتية الطموحة المعروفة بالحزام والطريق.

واتخذت دول أخرى مثل إيران وتركيا وقطر مواقف غير مباشرة من قمع الصين لسكانها المسلمين.

ورفضت قطر انتقاد الصين علنا لكنها لم توقع على الرسالة التي وقعتها دول الغالبية المسلمة وأثنت فيها على جهود الصين في شنجانغ.

أما الحكومة التركية التي اتهمت الصين بالإبادة عام 2019 فقد عادت وخفتت من لهجتها.

ولأن تركيا أصبحت تعتمد بشدة على الصين اقتصاديا، فقد شجبت النقد الغربي لها باعتباره تعبيرا عن نزعة "إمبريالية".

ويرى التقرير أن أبحاثه قادتته إلى جانب آخر للقصة لم يتم الالتفات إليه، وهو التعاون الديني المتزايد بين الصين ودول الشرق الأوسط، مما يفسر الحماس لقمع الصين مسلميها.

فقد استطاعت الصين موافقة عدائها لسكانها المسلمين مع كراهية هذه الدول لأشكال معينة من الإسلام السياسي.

والتي تتراوح من التيار الرئيسي التي تريد من حكوماتها توسيع المشاركة الديمقراطية والقضاء على الفساد وحماية حقوق الإنسان إلى الجماعات الإسلامية الأكثر تشددا التي تعتبر الحكومات المسلمة كإفرة ودمى فى يد الغرب.

لكن محور الصين و المملكة والإمارات ومصر لا تشترك دولة فى نفس مظاهر القلق من الإسلام.

فى الوقت الذى تخشى فىه المملكة والإمارات ومصر أشكالاً معينة من الإسلام السياسى تعتبر تحد لشريعيتها فإن الصين تخشى فكرة كون مجتمعاتها مسلمة أو متدينة.

وتساءل التقرير عن طبيعة التعاون الدينى بين الصين والشرق الأوسط؟ ويجب أن الصين فى مواممة قمعها مع العداء المستحكم للإسلام السياسى فى المملكة والإمارات ومصر، فإنها كانت تحاول الحصول شرعية من مصدر غير محتمل.

فهذه الدول الثلاثة التى تعتمد على التجارة الصينية والاستثمار وشراء النفط لم تظل صامته حول تقارير قمع المسلمين فى شنجانغ بل ودافعت عن جهود الصين للسيطرة على سكانها.